الأمم المتحدة

A/C.2/64/L.30

الجمعية العامة

Distr.: Limited
6 November 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون
اللجنة الثانية

البند ٥٣ (ز) من جدول الأعمال
التنمية المستدامة: تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الخامسة والعشرين

السودان*: مشروع قرار

تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الخامسة والعشرين

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٩٩٧ (د - ٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ و ٢٤٢/٥٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ و ١٩٣/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٥١/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٠٩/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٢٦/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٨٩/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢٠٥/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٩٥/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٢٠/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)]،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) انظر القرار ١/٦٠.

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ تأخذ في اعتبارها جدول أعمال القرن ٢١[٢] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[٣]،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية[٤]،

وإذ تعيد تأكيد دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه السلطة البيئية العالمية الرائدة والهيئة الرئيسية المختصة بالبيئة داخل منظومة الأمم المتحدة، الذي ينبغي له أن يراعي، في نطاق ولايته، احتياجات التنمية المستدامة للبلدان النامية،

وإذ تسلم بالحاجة إلى القيام بأنشطة بيئية أكثر كفاءة في منظومة الأمم المتحدة، وإذ تلاحظ ضرورة النظر في الخيارات الممكنة الكفيلة بتلبية هذه الحاجة، بوسائل منها العملية التشاورية غير الرسمية الجارية بشأن الإطار المؤسسي لأنشطة الأمم المتحدة في مجال البيئة،

وإذ تسلم أيضا بأن الأزمات العالمية الراهنة يمكن أن تؤثر تأثيرا ضارا على التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تشدد على ضرورة حشد تمويل كاف للتصدي للجوانب البيئية لتلك الأزمات،

وإذ تكرر التأكيد على عن أن بناء قدرات البلدان النامية وتقديم الدعم التكنولوجي لها في الميادين المتصلة بالبيئة عنصران مهمان في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة،

وإذ تحيط علما بتقرير وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة المعنون ''الاستعراض الإداري للإدارة البيئية في منظومة الأمم المتحدة''[٥]،

---

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٤) انظر القرار ٦٣/٣٠٣.

(٥) انظر A/64/83-E/2009/83.

١ - **تحيط علما** بتقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الخامسة والعشرين[٦]، وبالمقررات الواردة فيه[٧]؛

٢ - **ترحب** بالجهود المستمرة الرامية إلى تحويل بؤرة الاهتمام من تنفيذ النواتج إلى تحقيق النتائج في حدود ميزانيته وبرنامج عمله؛

٣ - **ترحب أيضا** بقرار تعميم خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات[٨] باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣[٩]، وتؤكد على ضرورة النهوض بخطة بالي الاستراتيجية وتنفيذها تنفيذا تاما من أجل تحقيق أهدافها في مجالي بناء القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتقديم الدعم التكنولوجي لتلك البلدان؛

٤ - **تطلب** إلى الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، القادرين على توفير التمويل والمساعدة التقنية اللازمين، القيام بذلك من أجل مواصلة الدفع قدما بخطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات وتنفيذها تنفيذا تاما؛

٥ - **تحيط علما مع التقدير** بعرض حكومة إندونيسيا استضافة الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ في بالي، إندونيسيا؛

٦ - **تؤكد من جديد** الحاجة إلى تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، حسبما أوصت به المشاورة الحكومية الدولية المعنية بتعزيز القاعدة العلمية للبرنامج، بما في ذلك تدعيم القدرات العلمية للبلدان النامية، في مجال حماية البيئة، بوسائل منها توفير الموارد المالية الكافية، وتشدد في هذا الصدد على أهمية الاستفادة من الخبرات المكتسبة من إعداد التقييمات البيئية العالمية المختلفة، وكذلك التطورات الأخرى ذات الصلة في هذا الميدان؛

٧ - **تكرر التأكيد على** ضرورة مواصلة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إجراء تقييمات بيئية عالمية تتسم بالشمول والتكامل والموثوقية العلمية، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء، من أجل دعم عمليات اتخاذ القرار على الصعد كافة، في ضوء الحاجة المستمرة للمعلومات المستوفاة والموثوقة علميا والمهمة في مجال السياسات عن التغير البيئي في شتى أنحاء العالم، وفي هذا الصدد، تشجع البرنامج على إجراء تقييم عالمي شامل ومتكامل يفضي إلى

---

(٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والستون، الملحق رقم ٢٥ (A/64/25).

(٧) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(٨) UNEP/GC.23/6/Add.1 و Corr.1، المرفق.

(٩) انظر UNEP/GCSS.X/8.

إعداد التقرير الخامس في سلسلة توقعات البيئة العالمية[٧]، الذي سيسترشد به برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حسب الاقتضاء، في تحديد التوجهات الاستراتيجية؛

٨ - **تطلب** إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة أن تعمم خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات في أنشطتها التشغيلية على الصعيد القطري، وتدعو أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف إلى ذلك، بهدف تعزيز عملية تنفيذ الخطة، ودعمها وتيسيرها؛

٩ - **تؤكد** على أن الأزمة المالية والاقتصادية يجب ألا تتسبب في تأخير المواجهة العالمية الضرورية لتغير المناخ وتدهور البيئة، مع مراعاة مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة وقدرات كل بلد؛

١٠ - **تطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يوثق عرى التعاون مع وكالات الأمم المتحدة وأقاليمها وأقاليمها الفرعية ذات الصلة، ومع مبادرات التعاون القائمة فيما بين بلدان الجنوب من أجل وضع أنشطة مشتركة وقدرات متآزرة في الدفع قدماً بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، دعما لجهود بناء القدرات والدعم التكنولوجي المبذولة في سياق خطة بالي الاستراتيجية ووفق ما جاء في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣؛

١١ - **تكرر تأكيد** دعوتها إلى الحكومات القادرة على زيادة مساهماتها في صندوق البيئة إلى القيام بذلك؛

١٢ - **تكرر أيضا** التأكيد على الحاجة إلى وجود موارد مالية ثابتة وكافية ويمكن التنبؤ بها لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتشدد، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧)، على الحاجة إلى النظر في أن ترد بشكل كاف جميع التكاليف الإدارية والتنظيمية للبرنامج في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة؛

١٣ - **تكرر كذلك التأكيد على** أهمية موقع مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، وتطلب إلى الأمين العام أن يبقي احتياجات البرنامج ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي من الموارد قيد الاستعراض لإتاحة تقديم الخدمات الضرورية بصورة فعالة إلى البرنامج وإلى غيره من أجهزة الأمم المتحدة ومؤسساتها في نيروبي؛

١٤ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والستين، في إطار البند المعنون ''التنمية المستدامة''، بندا فرعيا بعنوان ''تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الاستثنائية الحادية عشرة''.